مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال جائحة كورونا

إعداد
د. أماني عبد الوهاب

التقرير الاستراتيجي
العدد (١٤)

أكتوبر ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال جائحة كورونا

إعـــداد
د. أماني عبد الوهاب

التقرير الاستراتيجي
العدد (١٤)

أكتوبر ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

المحتويات

رقم الصفحة

مقدمة :..... ١٣
أولاً ـ تعريف ومؤشرات قياس الاستدامة المالية..... ١٤
١) تعريف الاستدامة المالية..... ١٤
٢) مؤشرات قياس الاستدامة المالية..... ١٦
ثانيًا ـ الدراسات التطبيقية حول الاستدامة المالية..... ١٧
ثالثًا ـ الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة كورونا لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢١
١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي..... ٢٢
٢) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي..... ٢٥
٣) معدل البطالة..... ٢٦
٤) معدل التضخُّم بدول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٨
٥) رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي..... ٢٩
رابعًا ـ أداء المالية العامة بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كورونا..... ٣٠
١) سلطنة عُمان:..... ٣٢
٢) مملكة البحرين:..... ٣٢
٣) دولة الكويت:..... ٣٣
٤) دولة قطر:..... ٣٤

المحتويات	رقم الصفحة

٥) الإمارات العربية المتحدة:..... ٣٤
٦) المملكة العربية السعودية:..... ٣٥
خامسًا ـ مؤشرات الاستدامة المالية بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كورونا..... ٣٥
١) مؤشر نسبتي: الإيرادات والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.... ٣٦
٢) الدَّيْن العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي..... ٣٨
سادسًا ـ سياسات الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٤١
١) تحقيق التوازن الضروري بين ضبط أوضاع المالية العامة والانتعاش الاقتصادي:..... ٤٢
٢) مزيد من التركيز على الرؤية طويلة المدى:..... ٤٦
٣) التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية:..... ٤٧
الخاتمة..... ٤٩
١) النتائج:..... ٤٩
٢) التوصيات:..... ٥١
الملاحق..... ٥٣
قائمة المراجع..... ٦٣

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مقدمة :

اعتمدت الدول بشكل كبير على التدابير المالية لحماية الأرواح وسبل العيش من التداعيات الصحية والاقتصادية لوباء فيروس كورونا (COVID-19)؛ لتعزيز إعادة فتح الاقتصادات في بيئة غير مؤكدة إلى حد كبير، وتعتبر الإجراءات المالية الصارمة التي تمّ اتخاذها حتى الآن ضرورية ومتنوعة ومكلفة.

بشكل عام، خفَّفت هذه التدابير المالية من الآثار السلبية للوباء على الصحة والنتائج الاقتصادية. وعلى الرغم من أن مستويات الدَّيْن العام وصلت إلى مستويات قياسية، إلا أنَّ المزيد من الدعم ضروري لحماية الأشخاص والأنشطة الاقتصادية. ومن هنا ينبغي تصميم السياسة المالية؛ لتناسب المراحل المختلفة للوباء، والتكيُّف مع الاحتياجات المتطورة لحماية الأفراد، ودعم الطلب، وتسهيل التحوُّل إلى اقتصاد ما بعد الوباء، وضمان القدرة على تحمل سداد الديون (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠م) [١].

قد أدَّت السياسات المالية المتبعة للحد من آثار الجائحة، إلى جانب الانخفاض الحاد في الناتج والإيرادات الحكومية، إلى دفع الدَّيْن العام إلى مستويات قريبة من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠م على مستوى العالم، وهو أعلى معدل على الإطلاق.

أُضيفت الزيادة في الديون السيادية الحالية إلى أزمة الديون العالمية التي كانت موجودة قبل الوباء، فقد شهد إجمالي الدَّيْن العام والخاص في مجموعة

العشرين (G20) اتجاهًا صعوديًّا خلال العقدين الماضيين ووصل إلى ما يقرب من ٢٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٩م، مع زيادة الدَّيْن الخاص بشكل مطَّرد منذ عام ٢٠١٤م ووصوله إلى ما يقرب من ١٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٩م. قد مكَّن الانخفاض طويل الأجل في تكاليف الاقتراض وتوقع استمرار انخفاض أسعار الفائدة الحكومية في الاقتصادات المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة من تحمل أعباء ديون أعلى من خلال تخفيف أعباء خدمة الدَّيْن بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد استفادت الحكومات أيضًا من انخفاض سعر الفائدة لتمديد آجال استحقاق السندات الحكومية تدريجيًّا. ومع ذلك، مع ارتفاع حالات الإفلاس، يمكن أن ينتقل جزء من الدَّيْن الخاص إلى القطاع العام من خلال عمليات الإنقاذ. علاوةً على ذلك، تمّ اعتبار ٥٤٪ من البلدان منخفضة الدخل متعثرة أو معرضة لخطر عدم القدرة على سداد الديون اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ٥١٪ في نهاية عام ٢٠١٩م.

بشكل عام قد أدَّت الحزم المالية التحفيزية التي طبقتها عدة دول إلى دعم النمو الاقتصادي إلا أنها قد ألقت بظلالها على معدلات تراكم الديون، وبالفعل فقد توقفت عدة بلدان عن سداد مديونياتها، ولاسيما البلدان منخفضة الدخل.

أولًا ـ تعريف ومؤشرات قياس الاستدامة المالية :

١ـ تعريف الاستدامة المالية :

بدأ استخدام مفهوم الاستدامة المالية في المجال المالي منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي في كثير من البحوث والدراسات التطبيقية،

وذلك في محاولة لتحديد مؤشرات الاستدامة المالية في العديد من الدول المتقدمة. وقد ألقت الدراسات الضوء على أهمية الاستدامة المالية، حيث إن تصاعد العجز المالي وما يعكسه من تفاقم في حجم الدَّيْن يعني تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحدُّ من مستويات الرفاهية لديها [٢].

يستخدم مصطلح الاستدامة المالية للتعبير عن القدرة على تحقيق التوازن طويل الأجل بين مصادر الإيرادات والنفقات، فاختلال العلاقة التوازنية طويل الأجل قد يؤدي إلى عدم الاستدامة المالية، فتراجع الإيرادات في مقابل تزايد النفقات سيتسبب في زيادة العجز المالي، والذي ستضطر معه الدول إلى الاقتراض، ومن ثمّ تزايد الدَّيْن العام وأعباؤه، مما سيضطر الدول لاحقًا لاتخاذ سياسات مالية – تقشفية أو غيرها من السياسات كالخصخصة – لتحقيق فائض أولي من أجل القدرة على خدمة الدَّيْن وسداد أقساطه. يُعَرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية، بأنها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون[٣].

يمكن وضع تعريف شامل للاستدامة المالية، بأنها مدى قدرة الدولة، في الوقت الحالي والمستقبلي، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، دون الحاجة إلى إعادة هيكلة ديونها أو تراكم المتأخرات، أو هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسة المالية مستقبلًا لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة، أما عدم الاستدامة المالية فهي الحالة التي يتراكم فيها الدَّيْن بمعدل أسرع من قدرة الدولة على خدمته [٤]. وفي ضوء هذا المفهوم فإن الاستدامة المالية لا بد أن تأخذ التوقعات بعين الاعتبار إذ إن الاستدامة المالية تهتم بالأجل الطويل [٥].

على نطاق واسع، يمكن التفكير في الاستدامة المالية من حيث قدرة النظام المالي على أ- تسهيل كلٍّ من التخصيص الأمثل للموارد - على الصعيدين: المكاني والزماني على حد سواء - وفاعلية العمليات الاقتصادية الأُخرى مثل: (تراكم الثروة، والنمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية). ب- تقييم وتسعير وتخصيص وإدارة المخاطر المالية. ج- الحفاظ على قدرة النظام المالي على أداء تلك المهام- حتى عندما تتأثر بالصدمات الخارجية أو من خلال تراكم الاختلالات المالية - من خلال آليات التصحيح الذاتي لتلك الاختلالات، ويكون تعريف الاستدامة المالية المتوافق مع هذا الرأي، يكون النظام المالي في نطاق الاستدامة المالية عندما يكون قادرًا على تسهيل - بدلًا من إعاقة - أداء الاقتصاد، وإزالة الاختلالات المالية التي تنشأ داخليًّا أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة [٦].

٢. مؤشرات قياس الاستدامة المالية :

اعتمدت معظم الدراسات التطبيقية في تقييم الاستدامة المالية على مؤشر القيد الزمني للموازنة constraint budget intertemporal، إلا أنَّ الاستدامة المالية لها العديد من المؤشرات العامة الأُخرى التي يمكن أن تحل محل مؤشر القيد الزمني للموازنة من أهم تلك المؤشرات [٧]:

أ ـ نسبتي: الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: تمكن هاتين النسبتين في معرفة العلاقة طويلة الأجل من خلال تتبع نسبتي السلسلتين؛ لتعطي صورة عامة عن حالة الاستدامة المالية.

ب ـ نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس قدرة الاقتصاد المحلي على تحمل الدَّيْن العام : الداخلي والخارجي، ومدى القدرة المالية على تحقيق شروط الاستدامة في الدَّيْن العام.

ج ـ نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يوضح مدى الجهد الضريبي ويُعد مؤشرًا على قدرة الإيرادات الضريبية على تغطية النفقات العامة : الحالية والمستقبلية.

د ـ نسبة مصروفات خدمة الدَّيْن لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فكلما انخفضت هذه النسبة، عكس ذلك قدرة الفرد على الادخار الضروري؛ لتحمل أعباء الدَّيْن في المستقبل، ومؤشرًا على الاستدامة المالية للاقتصاد في المستقبل.

هـ ـ تناظر سلسلتي: الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تمثل قدرة الدولة على التحكم في حجم العجز من خلال المحافظة على السلسلتين في حالة تناظر، من أهم المؤشرات المبدئية التي تنذر الدولة بقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية من عدمه.

ثانيًا ـ الدراسات التطبيقية حول الاستدامة المالية :

ركزت دراسة سلوى عبد العزيز (٢٠٢٠) على تقدير الاستدامة المالية خلال الفترة من: ١٩٩٩م-٢٠١٧م لكل من: الكويت وعُمان والبحرين والإمارات حيث شهدت تلك الفترة تقلبات كبيرة في أسعار النفط [٨]، وقد استبعدت الدراسة السعودية؛ لتعدد الدراسات عنها واختلاف هيكل وحجم اقتصادها عن بقية الدول، كذلك تمّ استبعاد قطر؛ لصعوبة فصل العوامل: السياسية والاقتصادية عند التحليل. اعتمدت الدراسة على الأُسلوب القياسي لتحليل التكامل المشترك لجوهانسن ومتجه تصحيح الخطأ. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود استدامة مالية في الكويت،

والبحرين، بينما تمّ التوصل إلى وجود استدامة مالية متوسطة بين الإيرادات والنفقات في الإمارات، أما التجربة العُمانية، فلم تتمكن اختبارات السببية من التأكيد على وجود علاقة سببية واضحة بين هذين المتغيرين في ذات الأجل.

هدفت دراسة وحيد بن عبد الرحمن بانافع، وعبد العزيز عبد المجيد علي (٢٠١٦) إلى تقييم مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية العامة خلال الفترة من: ١٩٦٩م إلى ٢٠١٥م [٩]، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة قادرة على تحقيق الاستدامة المالية، حيث أوضحت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية ومن ثمّ فإن المملكة قادرة على سداد العجز في الميزانية العامة واحتواء أعباء الدَّيْن العام. وكما أشارت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية في المملكة على اتخاذ قرارات تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات العامة آنيًّا. ولضمان تحقيق الاستدامة المالية مستقبلًا، على السلطات المالية أن تصدر قراراتها وفق الإيرادات والتكاليف الحدية فيما يتعلق بتوجيه الموارد والاستخدامات العامة.

بينت دراسة Mirzoev. Tokhir N.. et al (٢٠٢٠) [١٠] بأن سوق النفط يشهد تغيرًا جوهريًّا، حيث تعمل التقنيات الحديثة على زيادة المعروض النفطي من المصادر التقليدية والحديثة، في حين أن المخاوف البيئية تدفع العالم تدريجيًّا للبعد عن استهلاك المصادر التقليدية للطاقة، وهذا يمثل تحديًا كبيرًا للدول المصدرة للنفط، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي

تمثل خُمس إنتاج النفط في العالم. لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي الحاجة إلى تقليل اعتمادها على النفط وتقوم جميعها بتنفيذ إصلاحات لتنويع اقتصاداتها وكذلك الإيرادات المالية والخارجية. ومع ذلك، نظرًا لأنه من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ذروته في العقدين المقبلين، فإن التركيز على سياسات الاستدامة المالية يجب أن تكون أكثر أهمية من الخطط الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي.

اختبرت دراسة Hader mohood (٢٠١٦) [١١] الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية، في ظل قيود الميزانية لمتغيري : الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من: ١٩٨٠م- ٢٠١٤م، ووجدت الدراسة أن المتغيرين ساكنين عند الفرق الأول، وهو ما يثبت وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين، إلا أنَّ نتيجة انحدار متغير الإنفاق العام على الإيرادات العامة أقل من الواحد الصحيح. لذلك، استنتجت الدراسة ضعف الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية وتقترح الدراسة البدء في إصلاحات مالية للحفاظ على الاستدامة المالية طويلة الأجل بالمملكة العربية السعودية، وهي نتيجة مختلفة عما توصلت له دراسة وحيد بن عبد الرحمن بانافع، وعبد العزيز عبد المجيد علي (٢٠١٦) عن وجود استدامة طويلة الأجل بالمملكة العربية السعودية، وهذا قد يعود إلى اختلاف المدى الزمني للدراستين.

وتتبعت دراسة خضير عباس حسن الوائلي، وزينب هادي نعمة (٢٠٢٠) [١٢] مؤشرات الاستدامة المالية بدولة العراق، كونها دولة ذات طبيعية ريعية – تتشابه مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها العامة – حيث تعتمد الحكومة

العراقية على الإيرادات النفطية بشكل رئيس؛ لتمويل الموازنة العامة وهذا سيؤدي حتمًا إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، هذا العجز يتم تمويله عن طريق الاقتراض، وهذا يمكن أن يؤدي إلى انحراف مسار المالية العامة عن تحقيقها هدف الاستدامة المالية، ويعود ذلك بشكل أساسي لتقلب أسعار النفط في سوق النفط العالمي وهذا يجعل العراق دائم التأثر بذلك. علاوةً على عدم وجود توجه حكومي جدي لتنويع مصادر الإيرادات فضلًا عن عدم ترشيد الإنفاق العام وما يتبعه من تفاقم الدَّيْن العام وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن مؤشرات الاستدامة المالية كنسبة الدَّيْن للناتج تجاوزت الحدود الآمنة في الأعوام الأخيرة التي شهدت تراجع أسعار النفط فضلًا عن تجاوز نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تلك الحدود أيضًا.

أوضحت دراسة Zhenqian Huang and Lulu Zhao (٢٠٢٠)[١٣] الأثر المزدوج لانتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط في دول آسيا والمحيط الهادي، حيث تواجه هذه الدول تباطؤ في النشاط الاقتصادي نتيجة انتشار جائحة كورونا، وتواجه أيضًا نقصًا في الإيرادات، نتيجة تدهور أسعار النفط وهروب رأس المال، علاوةً على الضغوط على أسعار الصرف. وللتعامل مع الآثار السلبية المباشرة لـ COVID-19، اتخذت هذه البلدان تدابير مالية ونقدية. ومع ذلك، لا ينبغي لهذه التدابير السياسية الفورية أن تصرف انتباه صنَّاع السياسة عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي طويل الأجل حيث أدَّى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى إبقاء هذه البلدان هشة وعرضة للتقلبات الخارجية. ويجب أن تصمم هذه الدول سياسات تضمن اعتبارات

الاستدامة المالية طويلة الأجل، وإدخال تدابير يمكن أن تساعدهم في تنويع اقتصاداتهم وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تعقيبًا على الدراسات التطبيقية التي تناولت الاستدامة المالية بدول الخليج وغيرها من الدول المصدرة للنفط، فإن اقتصادات هذه الدول تتأثر بالتقلبات الخارجية نظرًا لاعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، وقد تعرضت هذه الدول لأزمة مزدوجة في ظل جائحة كورونا نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وانهيار أسعار النفط. علاوةً على ذلك التخوفات البيئية من الاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري وهو ما وجد صداه لدى الدول المستوردة للنفط والتي بدأت الاستثمار في الطاقة المتجددة، وهذا يفرض على الدول المصدرة للنفط اتخاذ تدابير من شأنها تنويع اقتصاداتها والعمل من أجل تحقيق الاستدامة المالية من خلال إصلاح هيكل المالية العامة وترشيد النفقات بما يؤدي إلى استدامة الدَّيْن العام.

ثالثًا- الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة كورونا لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي:

لم يكن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في أفضل حالاته قُبيل تعرضه لجائحة كورونا في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، لا سيما تراجع أسعار المنتجات الهيدروكربونية نتيجة تخمة المعروض منه وقيادة المملكة العربية السعودية حربًا لأسعار النفط ضد روسيا وما نتج عنه من زيادة الإنتاج منذ مارس ٢٠٢٠م، ومن جهة أُخرى تراجع الطلب على المنتجات النفطية نتيجة لجائحة كورونا وتوقف الأنشطة الاقتصادية [١٤].

مع بدء انتشار الجائحة، استجابت الدول الخليجية بغلق جزئي أو كلي لقطاعاتها الاقتصادية، وعزلتها الاختيارية عن العالم بغلق مجالها الجوي والبحري، وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والعزل الصحي، كإجراءات للاحتواء وللحد من انتشار فيروس كورونا. بيد أن، توقف النشاط الاقتصادي انعكست آثاره السلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي بدول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك يعاني الاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي من **أزمة ثنائية؛ تراجع أسعار النفط، والتداعيات الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا.**

١. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يظهر شكل رقم (١) تراجع معدل النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١٧م وتحقيقه معدل نمو سالب بلغ ٠,٢٪ وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط ما أدَّى إلى انكماش الاقتصاد الخليجي، وحقَّق الاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي انتعاشًا في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية، ولكن لم يدم ذلك طويلًا حيث تعرض الاقتصاد الخليجي لانكماش بلغ نحو ٦٪ عام ٢٠٢٠م.

شكل رقم (١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدول مجلس التعاون الخليجي

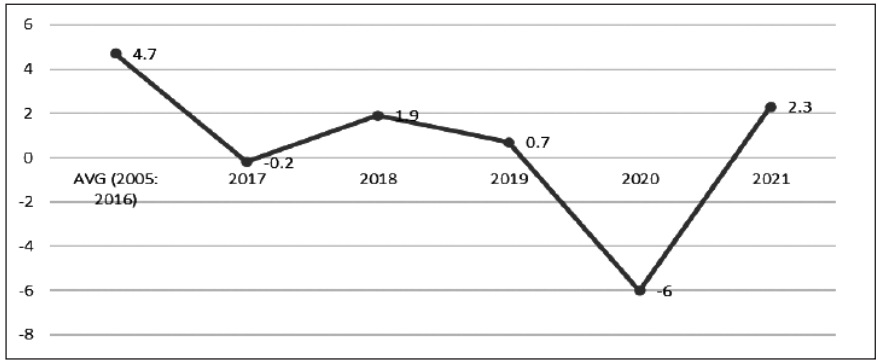

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١) بالملاحق

يعود انكماش الاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٠م، نتيجة الإغلاق الاقتصادي، وما أحدثته جائحة كورونا من أثر سلبي على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي باعتبارهما مكونًا أساسيًّا من الناتج المحلي، حيث انخفض سعر النفط الخام بين شهري فبراير وأبريل ٢٠٢٠م بنحو ٦٧٪، وهذا ما تعكسه بيانات شكل رقم (٢)، نتيجة تراجع الطلب العالمي على هذه السلع والطلب الإجمالي في الاقتصاد العالمي.

شكل رقم (٢)
سعر برميل النفط (خام برنت) دولار أمريكي

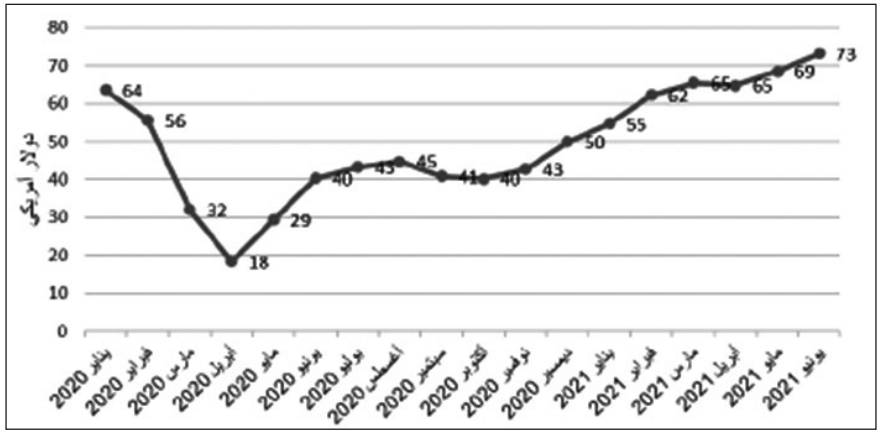

المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.
https://www.eia.gov/dnav/pet/xls/PET_PRI_SPT_S1_M.xls

ليس هذا فحسب، بل إن انكماش النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي يعود في جزء منه إلى انكماش الاقتصاد لدى أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث انكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة تزيد عن ٨٪، وتحقيق الصين نموًّا أقل من ٢٪، وانكماش الاقتصاد الهندي بنحو ١٠,٣٪، وفي المجمل انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤٪ بالأسعار الثابتة [١٥].

جدير بالذكر اتخاذ دول مجلس التعاون الخليجي حزمة من الإجراءات؛ لتحفيز النمو الاقتصادي، على سبيل المثال فقد اتخذ البنك المركزي الكويتي حزمة من الإجراءات، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة، وإصدار تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض للعملاء المتأثرين بالأزمة. كما تمّ

الكشف عن حزمة تحفيز لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية، بما في ذلك خفض متطلبات كفاية رأس المال وتوفير ٥ مليارات دينار كويتي (١٦,٥ مليار دولار أمريكي) للإقراض الإضافي من البنوك المحلية، علاوةً على حزمة حكومية بقيمة ٥٠٠ مليون دينار كويتي للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة، بما في ذلك تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية، وإلغاء الرسوم الحكومية على قطاعات معينة، وتقديم إعانات بطالة كاملة للمواطنين الكويتيين، وتقديم قروض طويلة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة [١٦].

٢. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي :

مثَّل القطاع غير النفطي ما نسبته ٧١٪ من اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٩م [١٧]، وقد انكمشت القطاعات غير النفطية وذلك كما يبينه شكل رقم (٣)، حيث وصل الانكماش لنحو ٥,٧٪ وذلك بسبب القيود على السفر والتنقل وإغلاق الأنشطة التجارية لمدة أطول، ونلاحظ أن الانكماش الاقتصادي النفطي كان أعلى من الانكماش في القطاع غير النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي. وذلك نتيجة للأثر المزدوج للجائحة على تباطؤ النشاط الاقتصادي، علاوةً على انهيار أسعار النفط، وتراجع إيرادات القطاع النفطي والتي تستخدم عادةً في تمويل النمو في القطاع غير النفطي [١٨].

شكل رقم (٣)
معدل نمو الناتج غير النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي

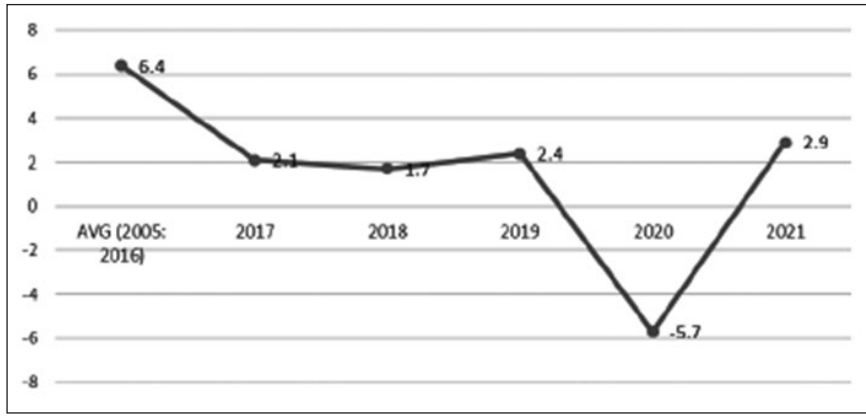

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢) بالملاحق

من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي انتعاشًا في عام ٢٠٢١م مدفوعًا بالانتعاش في الاقتصاد العالمي وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع ووصول سعر برميل النفط الخام لنحو ٧٣ دولارًا للبرميل في يونيو ٢٠٢١م.

٣. معدل البطالة:

هناك تحسن إيجابي في نمو العمالة المواطنة على حساب العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي، فوفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العربي، تظهر البيانات نمو نسب العمالة المواطنة بنحو ٦,٤٪ و٦,١٢٪ في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م على التوالي [١٩]، وقد تمثل جائحة كورونا، والتي تسببت في تسريح عدد من العمالة الوافدة، فرصة لزيادة نسب توطن العمالة المواطنة. حيث

انتجهت الدول الخليجية سياسة توطين العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، خاصةً مع كبر حجم الجاليات الأجنبية، فوفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة عام ٢٠١٩م، يعيش نحو ٣٥ مليون مهاجر أجنبي في الدول الخليجية، وتسببت جائحة كورونا إحلال مواطنين محل العمال الوافدين، وهو توجه عام شهدته السعودية والبحرين وعُمان والكويت [٢٠].

شكل رقم (٤)
معدل البطالة بدول مجلس التعاون الخليجي

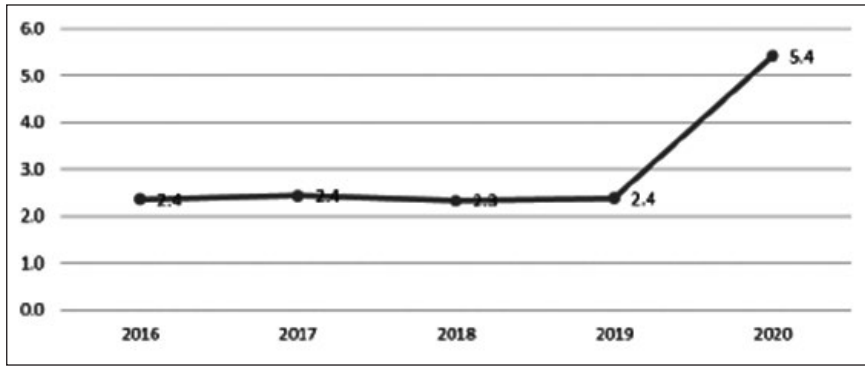

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣) بالملاحق

رغم ذلك يظهر شكل رقم (٤)، ارتفاع في متوسط معدل البطالة بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية [٢١]، فقد تسببت الجائحة في ارتفاع نسبة البطالة من نحو ٤ , ٢٪، كمعدل مستقر خلال الفترة من٢٠١٦م : ٢٠١٨م إلى نحو ٤ , ٥٪ عام ٢٠٢٠م.

وفقًا لتقرير ستاندرد آند بورز، فقد تسببت جائحة كورونا إلى تغييرات ديموغرافية بدول الخليج، ونزوح العمالة الوافدة إلى الخارج مما تسبب في

انخفاض السكان بدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٠م بنسبة تزيد عن ٤٪، ومن ثمّ فمن المحتمل أن تنخفض العمالة الوافدة بشكل مطَّرد مما يستوجب إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، ورغم توقع عودة بعض المغتربين مع تعافي الدورة الاقتصادية، إلا أن التقرير يتوقع انخفاض مطَّرد في حجم العمالة الوافدة خاصةً في الكويت وسلطنة عُمان، كما أنه من غير المرجح أن يعود إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى عام ٢٠١٩م البالغ ٦ ,٥٧ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٣م، بسبب الظروف الاقتصادية غير الجيدة، وسياسات توطين العمالة [٢٢].

٤. معدل التضخُّم بدول مجلس التعاون الخليجي:

تسببت جائحت كورونا في انحفاض معدل التضخُّم بدول مجلس التعاون الخليجي، فقد حقق معدل التضخُّم نسب نمو سالبة بلغت ٤ ,٠ عامي ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخُّم ليصل إلى ٦ ,٢٪ عام ٢٠٢١م، و٢ ,٢٪ عام ٢٠٢٢م. وقد حافظت دولة الكويت على معدل تضخُّم مستقر خلال الفترة، ومن المحتمل أن يصل إلى ٣ ,٢٪ و٥ ,٢٪ في عامي ٢٠٢١م و٢٠٢٢م على التوالي.

بشكل عام شهدت الأسعار تراجعًا في عام ٢٠٢٠م، نتيجة لصدمة الطلب الناتجة عن تراجع الإنفاق الاستهلاكي بسبب تزايد الخوف وحدة اللا يقين بشأن المستقبل، فبفعل المرونة السلوكية للانتشار Prevalence-elastic Behavior فإن كل إصابة جديدة لا يقابلها قيام مستهلك واحد بخفض استهلاكه بل العشرات منهم [٢٣] علاوة على انخفاض أسعار النفط والمواد الخام، فضلًا عن تراجع الاستثمار

الأجنبي، ناهيك عن تداعيات الوباء على اقتصادات المنطقة العربية ككل [٢٤]، وبناء عليه فقد حقَّقت البحرين والسعودية والإمارات وعُمان معدلات تضخُّم سالبة.

شكل رقم (٥)
معدل التضخُّم بدول مجلس التعاون الخليجي

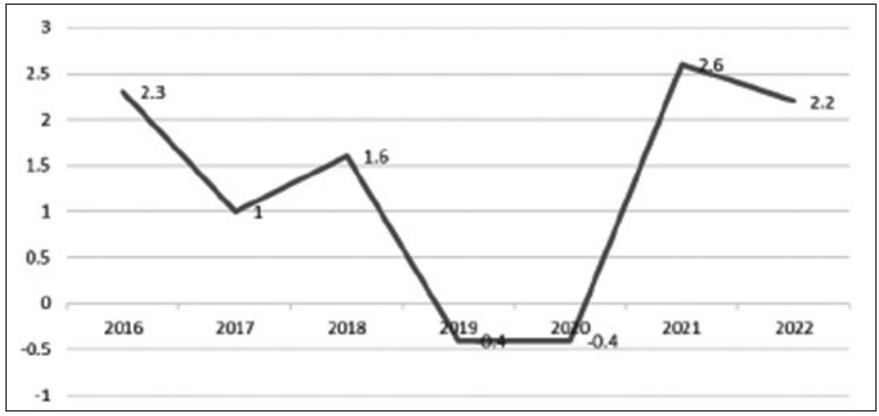

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٤) بالملاحق

٥. رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي:

رغم تراجع رصيد الحساب الجاري بدول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ووصوله إلى معدلات سالبة أي حوالي - ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٠م، إلا أن دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة حقَّقتا معدلات إيجابية، بينما تدهور رصيد الحساب الجاري بدولتي عُمان وصلت إلى - ٩,٦٪ والبحرين وصلت إلى - ١٠٪ في عام ٢٠٢٠م.

كانت أسعار النفط تحت أسعار نقطة التعادل الخارجية للعديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا تسبب في تزايد العجز في الحساب الجاري،

حيث تُمثّل الصادرات النفطية النصيب الأكبر من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي مما وضع ضغوطًا على الاحتياطيات من النقد الأجنبي وقيد من القدرة على التوسع في إصدار السندات الدولية [٢٥].

شكل رقم (٦)
رصيد الحساب الجاري ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

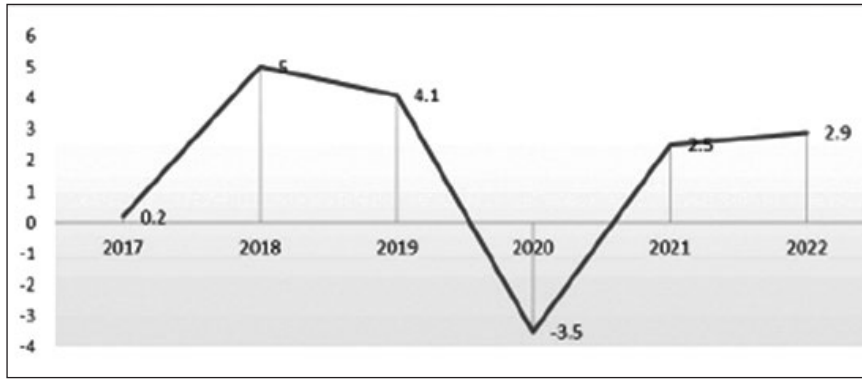

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٥) بالملاحق

رابعًا- أداء المالية العامة بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كورونا:

تأثرت الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتدابير الاحترازية التي تمّ تبينها من أجل احتواء فيروس كورنا وهو ما أدَّى إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ١٢٪ [٢٦]، وقد خفَّف اتجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى الإصلاحات الضريبية المنفذة وزيادة ضريبة القيمة المضافة من تأثير هذه التطورات على الإيرادات الكلية بدول المجموعة خلال عام ٢٠٢٠م.

ورغم حرص دول المجموعة للإعلان عن حزم مالية سخية من أجل الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا عليها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، إلا أن هذه الدول حرصت على ترشيد الإنفاق العام بشكل ملحوظ خاصة فيما يتعلق بالإنفاق التشغيلي وركزت على أوجه الإنفاق ذات الأثر الكبير على تحفيز نشاط القطاع الخاص، يظهر شكل رقم (٧) اتجاه العجز المالي إلى التزايد منذ عام ٢٠١٧م، بسبب التقلب في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي بالسوق العالمي، ووصل العجز المالي إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٠م جراء تفشي جائحة كورونا بالدول الخليجية وهو أكبر عجز مالي محقق خلال العقدين الأخيرين، وهو ما يؤثر سلبًا على الاستدامة المالية العامة وتزايد حجم الدَّيْن العام. يظهر جدول رقم (٦) بالملاحق، تفاوتًا في حالة المالية العامة بدول مجلس التعاون الخليجي:

شكل رقم (٧)
الفائض/ العجز في المالية العامة كنسبة
من الناتج المحلي بدول مجلس التعاون الخليجي

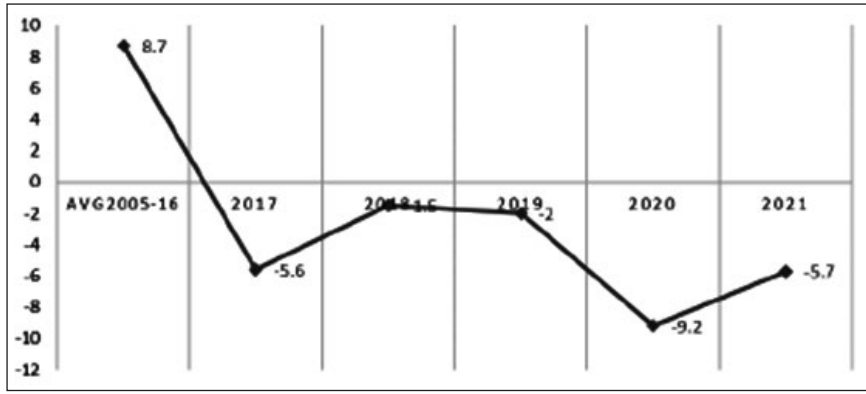

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٦) بالملاحق

١. دولة عُمان :

رغم تحقيقها فائضًا في المتوسط في حالة المالية العامة خلال الفترة من: ٢٠٠٥م-٢٠١٦م، إلا أنها حقَّقت عجزًا قياسيًّا في عام٢٠٢٠م، بلغ نحو ١٨,٣٪، فقد تسببت جائحة كورونا في تراجع الإيرادات العامة بما أسفر عن عجز سنوي بلغ في المتوسط ما لا يقل عن ٥ مليار ريال عُماني، وقد تبنت خطة للتوازن المالي في شهر نوفمبر عام٢٠٢٠م؛ لخفض العجز المالي وتستند الخطة على ركائز خمس وهي: دعم النمو الاقتصادي، وتنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة [٢٧].

٢. دولة البحرين :

يتفاقم وضع المالية العامة بدولة البحرين والتي حقَّقت أسوأ أداء في حالة

المالية العامة بتحقيقها عجزًا مستمرًّا، وقد سلطت أزمة فيروس كورونا وما تلاها من تراجع في أسعار النفط الضوء على ضعف الاقتصاد في البحرين والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، فمنذ انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤م أدَّى إلى حدوث اختلالات كبيرة في المالية العامة واستجابت السلطات بالإعلان عن برنامج التوازن المالي (FBP) في عام ٢٠١٨م وقد تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم حزمة مالية قدرها ١٠ مليارات دولار من أجل المساعدة في نجاح برنامج التوازن المالي، ورغم هذه الجهود لخفض العجز المالي، إلا أن جائحة كورونا تسببت في تزايد العجز المالي لأكثر من ٩٪ في عام ٢٠٢٠م [٢٨]، وهو ما انعكس على حجم الدَّيْن العام.

٣. دولة الكويت:

حققت الكويت فائضا قُدِّر بنحو ٢٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط للفترة من: ٢٠٠٥م-٢٠١٦م، ثمّ تحقيقها فائض حتى عام ٢٠١٩م، وبسبب جائحة كورونا وصل العجز إلى - ٨,٥٪ - ثم ١٠,٧٪ في عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م على التوالي. في موازنة ٢٠٢١م (للفترة من ١ أبريل ٢٠٢١م إلى ٣٠ مارس ٢٠٢٢م)، من المتوقَّع أن تحقق الإيرادات العامة قيمة ١٠,٩ مليار دينار بزيادة تقدر بنحو ٤٥,٦٪ للإيرادات المسجلة في العام الماضي، فيما يتوقَّع أن تسجل النفقات العامة نحو ٢٣ مليار دينار بارتفاع قدره ٦,٩٪ مقارنة بالنفقات العامة المسجلة في العام الماضي، ومن المتوقع أن تسجل عجز بحدود ١٢,١ مليار دينار بانخفاض نسبته ١٣,٨٪ مقارنة بالعجز المسجل في العام الماضي والمقدر بنحو ١٤ مليار دينار [٢٩].

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الكويتي ويحقق نسبة نمو ٢,٤٪ في عام٢٠٢١م، مدفوعًا بانتعاش أسرع في الطلب العالمي على الطاقة وأسعارها، بجانب تخفيف القيود المتعلقة بـ Covid-19، نتيجة الإسراع في تطعيم المواطنين باللقاحات ضد فيروس كورونا، وستستمر القطاعات غير النفطية في مسار نموها، والذي من المتوقع أن يصل إلى ٤,٤٪ في عام٢٠٢١م[٣٠].

٤. دولة قطر:

شهدت المالية العامة فائضًا خلال الفترة من: ٢٠١٨م- ٢٠٢٠م وذلك رغم تداعيات فيروس كورونا، باستثناء عام٢٠١٧م، حقَّقت عجزًا بمقدار ٢,٥٪ وقد يعود ذلك إلى القطيعة الاقتصادية مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية والذي تعرضت له دولة قطر منذ منتصف عام٢٠١٧م.

٥. الإمارات العربية المتحدة:

حقَّقت عجزًا ماليًّا منذ عام٢٠١٧م نتيجة لتذبذب أسعار النفط، وتفاقم العجز بها بسبب جائحة كورونا عام ٢٠٢٠م. رغم ذلك فقد ركزت موازنة عام٢٠٢٠م بشكل أساسي على توفير الدعم المالي لحزم التحفيز والإجراءات التي تمّ تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء Covid-19 ودعم الخدمات الاجتماعية، برغم تراجع الإيرادات العامة لانخفاض الإيرادات النفطية، ومن جهة أُخرى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة ٦٪ عام٢٠٢٠م [٣١].

٦. المملكة العربية السعودية:

حقَّقت عجزًا ماليًّا منذ عام٢٠١٧م نتيجة لتذبذب أسعار النفط، وتفاقم العجز بهما بسبب جائحة كورونا عام ٢٠٢٠م. حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة ٦٪ بينما ارتفعت النفقات بنحو ٥٪، وهو ما فاقم من العجز المالي لنحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع في عام٢٠٢١م أن تسهم جهود الإصلاح المالي في تعزيز مستوى الإيرادات العامة، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق، ومن ثمّ فإن من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية في نهاية العام المالي ٢٠٢١م إلى ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي [٣٢].

نتيجة للعجز المالي المحقَّق بدول مجلس التعاون الخليجي تزايد الاحتياج إلى التمويل، وارتفعت نسبة الاحتياج المالي للتمويل من نحو ٨,٧٪ إلى ١٣,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام٢٠٢٠م، ولتلبية الحاجة إلى التمويل بلغ إصدار الدَّيْن الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي نحو ٥٩ مليار دولار حتى أكتوبر عام٢٠٢٠م، أعلى من إجمالي الإصدار البالغ ٤٤ مليار دولار في عام٢٠١٩م، ومن المتوقَّع أن يتم استحقاق أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الديون بين عام٢٠٢١م وعام ٢٠٢٥م، مما سيزيد من احتياجات التمويل [٣٣].

خامسًا- مؤشرات الاستدامة المالية بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كورونا:

تعتمد الدول النفطية عمومًا والدول الخليجية على وجه الخصوص في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات النفطية، أي أنها تعاني من ظاهرة تركز الإيرادات، وهو ما يؤثر سلبًا على تحقُّق الاستدامة المالية Financial Stability، إذ تكون

الاستدامة المالية بهذه الدول عرضة للتقلبات الخارجية والصدمات النفطية التي تؤثر على الإيرادات العامة، لا سيما أن الإيرادات النفطية تمثل نحو ثلثي الصادرات وقد تصل إلى ٨٠٪ من الإيرادات العامة [٣٤].

تسببت جائحة كورونا في صدمة في جانب الطلب وتوقف سلاسل الإمداد العالمية وتراجع الإنفاق الاستهلاكي العالمي، نتيجة للإغلاق الجزئي أو الكلي الذي اتبعته دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، في محاولة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا، وكان نتاج ذلك حدوث اختلال في المعروض من النفط والمطلوب منه، ما أدَّى إلى وجود تخمة في المعروض العالمي من النفط الخام، وانعكس ذلك سلبًا على أسعار النفط وتسببت في تراجع كبير في سعر الخام الأمريكي في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م في بورصة نايمكس، إلى قيمة سالبة ولأول مرَّة منذ بدء تداول العقود الآجلة في عام ١٩٨٣م، حيث هبط السعر لنحو (٦٣ , ٣٧ دولار أمريكي/ البرميل) للعقود الآجلة [٣٥]، وانعكس ذلك على تراجع أسعار النفط الخام، هو ما أثر بالطبع على الصادرات النفطية ومن ثمّ الإيرادات العامة للدول الخليجية.

في محاولة لمعرفة أثر جائحة كورونا على الاستدامة المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، سنقوم بتحليل أثر الجائحة على مؤشرات؛ نسبتي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

١. مؤشر نسبتي الإيرادات والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تسببت صدمة أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م، في انكماش الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت من نحو

٩ , ٣٧٪ عام ٢٠١٥م، إلى نحو ٢ , ٣١٪، وقد تزايدت الفجوة بين مؤشري النفقات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من: ٢٠١٥م – ٢٠١٧م، وهذا ما يعكسه شكل رقم (٨)، وقد انكمشت تلك الفجوة في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م، غير أن انتشار جائحة Covid-19 تسببت في زيادة تلك الفجوة ووصلت الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لنحو ٣٣٪، بينما وصلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لنحو ٤ , ٤٣٪، أي بلغت الفجوة ما يزيد عن ١٠٪ وذلك في عام ٢٠٢٠م، والذي شهد ذروة انتشار فيروس كورونا وتراجع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي تبنت فيه دول العالم المختلفة برامج لزيادة الإنفاق العام وخاصةً على القطاع الصحي ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي تضررت جراء انتشار فيروس كورونا، وهذا ما يُبرر ارتفاع نسبة الإنفاق العام رغم الأزمة، ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي اتجاه هذه الفجوة إلى الانكماش حتى عام ٢٠٢٥م[٣٦].

شكل رقم (٨)
الإيرادات والنفقات العامة كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

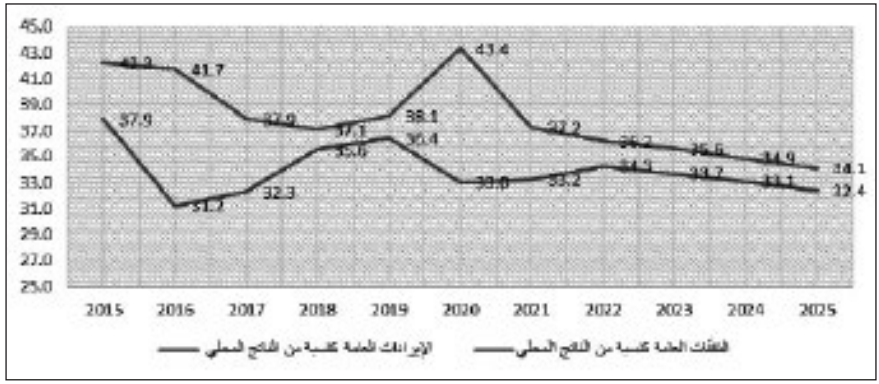

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٧) بالملاحق

٢. الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي.

يوضح شكل رقم (٩)، وجود اتجاه عام صعودي لحجم الدَّيْن العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدول الخليجية، فقد ارتفع من نحو ١٦,٧٪ في المتوسط عام ٢٠١٥م، ثمّ ٢١,٦٪ عام ٢٠١٧م، ليقفز من نحو ٢٦,٨٪ إلى نحو ٣٩,٣٪ بين عامي ٢٠١٩م، و٢٠٢٠م بفعل انتشار جائحة كورونا وتقديم الدول الخليجية حزمًا مالية من أجل تحفيز الاقتصاد.

شكل رقم (٩)
نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج
المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

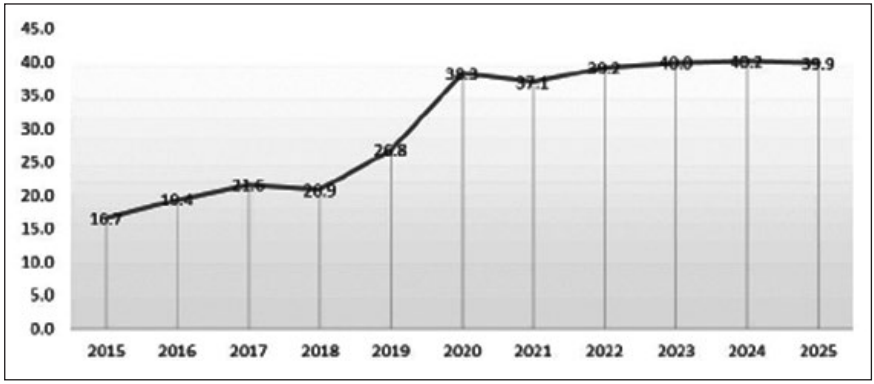

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٨) بالملاحق

رغم أن هذه النسبة في الحدود الآمنة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه على المستوى التفصيلي يُظهر مؤشر نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مشكلات هيكلية في بعض الدول الخليجية، وهذا ما تظهره بيانات جدول رقم (٧) بالملاحق، فقد ارتفع هذا المؤشر بمملكة البحرين من نحو ١,١٠٢٪ إلى ٩,١٣٢٪ بين عامي ٢٠١٩ م و٢٠٢٠م، بفعل جائحة كورونا، وتتوقع بيانات صندوق النقد الدولي استمرار ارتفاع هذه النسبة حتى عام ٢٠٢٥م وصولًا إلى نحو ١٤٨٪، وذلك مقارنة بنحو ٦٦٪ فقط عام ٢٠١٥م. يلي ذلك سلطنة عُمان والذي قفز بها نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢١٪ بين عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م مرتفعًا من نحو ٦٠٪ إلى ٨١٪ بفعل جائحة كورونا، ومن المرجح أن تعاني دولتي البحرين وعُمان من عدم الاستدامة المالية وهذا يفرض عليها

اتخاذ سياسات من أجل الحد من ارتفاع نسبة الدَّيْن العام، بينما هذا المؤشر مستقرٌّ بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، أي أن هناك استدامة مالية وفقًا لهذا المؤشر بالنسبة لدول: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر.

هناك قلق بدول مجلس التعاون الخليجي حيال استدامة العائدات الهيدروكربونية، فعلى المدى الطويل، ستنفد احتياطات النفط والغاز، والبحرين وعُمان هما في الوضع الأصعب، فهناك توقعات بنفاذ الاحتياطات في غضون العقد المقبل لدى البحرين وفي غضون ٢٥ سنة لدى عُمان [٣٧]، وهذا لا شك سينعكس بالسلب على الاستدامة المالية ليس فقط بدولتي البحرين وعُمان، بل وعلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، لذا تضع دول مجلس التعاون الخليجي خططًا من أجل تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات المولدة من النفط والغاز الطبيعي.

أظهر تقييم الاستدامة المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، في دراسة تطبيقية لصندوق النقد الدولي، وجود فجوة مالية كبيرة على المدى الطويل رغم وجود فوائض مالية ضخمة بدول مجلس التعاون الخليجي، هذه الفجوة المالية تستلزم تنفيذ المزيد من الضبط المالي. تُقدر فجوة الاستدامة المالية القائمة على منهج قيود الميزانية طويلة المدى intertemporal budget constraint بـ ٣٢,٧٪ في المتوسط كنسبة من الناتج المحلي غير النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي، لكن مع تباين كبير عبر البلدان، تتراوح من حوالي ١٦٪ في البحرين إلى ٦٥٪ في الكويت – حيث يشير العجز الهيكلي الكبير في القطاع غير النفطي بجانب الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية إلى أنه بدون وجود انضباط مالي، سيتجه العجز المالي الكلي إلى التزايد مع الانخفاض في العائدات النفطية في العقود القادمة [٣٨].

سادسًا ـ سياسات الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي :

استجابة لذلك، تبنت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حزم تحفيز كبيرة؛ لتخفيف الأثر السلبي للأزمة، مع ممارسة المزيد من الضغط على مواقفها المالية، ويناقش هذا الجزء كيف ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تحقق التوازن الصحيح بين دعم الانتعاش الاقتصادي مع ضمان الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي.

لا تعتبر حزم الإنقاذ التي تمّ تطبيقها كافية لمواكبة الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة، فتبنت دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات تحفيز اقتصادية بمليارات الدولارات لتخفيف آثار الوباء ودعم تعافي الأعمال. نفذت الحكومات تدابير لحماية دخل الأُسر، وعززت تدابير حماية المستهلك؛ لمنع ارتفاع الأسعار وسط نقص الإمدادات الذي يعزى إلى اضطرابات سلاسل التوريد. خفضت معظم البنوك المركزية في المنطقة أسعار الفائدة، وخفَّفت متطلبات تنظيم رأس المال والسيولة لديها، وقدمت تدابير الإغاثة المستهدفة؛ لحماية عملاء البنوك المتضررين من جائحة Covid-19، فضلًا عن تقليص قيود الإقراض الأُخرى؛ لدعم أنشطة الإقراض للقطاع الخاص. كما تمَّ تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل سداد القروض، وتقديم القروض الميسَّرة وخفض الرسوم. كما استهدفت سلطات دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات الدعم والإغاثة للشركات في القطاعات الأكثر تضررًا، مثل التجزئة والبنوك والنقل الجوي والضيافة والتصنيع غير الغذائي (2020) ERF [٣٩].

لا تبدو حزم التحفيز التي تتراوح من ١٦,٥ مليار دولار في الكويت إلى ٧٠ مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة حتى الآن كافية لحماية

المنطقة من التباطؤ الاقتصادي. لذلك لا بد من إضافة حزم اقتصادية جديدة؛ للتخفيف من تأثير تفشي Covid-19 وتعزيز النشاط الاقتصادي في القطاعات الأكثر تضررًا، خاصةً إذا استمرت الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الوباء وانخفاض أسعار النفط لفترة أطول من المتوقع.

شكل (١٠)
الحزم المالية كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

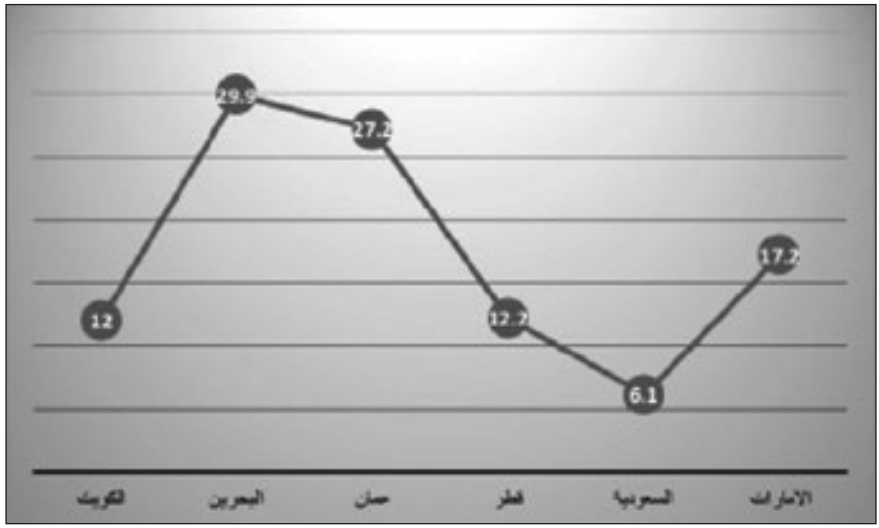

Source: National Authorities and the IMF

١. تحقيق التوازن الضروري بين ضبط أوضاع المالية العامة والانتعاش الاقتصادي:

قد يؤدي انخفاض عائدات النفط إلى اتخاذ موقف مالي مساير للتقلبات الدورية لوقف الزيادة في عجز الميزانية. على خلفية انخفاض الإيرادات،

ومحدودية الاحتياطيات الدولية والقيود لحماية استقرار ربط سعر الصرف، قد تضطر بعض الحكومات إلى خفض الإنفاق الرأسمالي على الفور، وإلغاء الإعانات، وتنفيذ ضرائب ورسوم جديدة، للحفاظ على أهداف عجزها المالي وضمان الاستدامة المالية والخارجية.

لكن اعتماد الضبط المالي سيعمل على تضخيم الأثر السلبي للأزمة على القطاع غير النفطي، بل وسيتعارض مع كفاءة حزم التحفيز الضخمة الموجودة في طور الإعداد؛ لاحتواء تأثير الفيروس على الاقتصاد، مما يثير مخاوف بشأن ضرب الاقتصاد.

تعتمد سرعة الانتعاش الاقتصادي إلى حد كبير على طول عمر الإغلاق ونهاية الوباء، اي أن فعالية حزم التحفيز تلعب دورًا مهمًّا في تسريع هذا الانتعاش. في الواقع، يبدو أنه حتى في ظل الرفع الكامل للإغلاق، حتى نهاية الربع الثاني، سيستغرق الأمر وقتًا طويلًا قبل أن تعود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضعها الطبيعي، مما يشير إلى انتعاش على شكل حرف U بدلًا من انتعاش على شكل V.

علاوةً على ذلك، بالنظر إلى النسبة الكبيرة من السكان المغتربين، يمكن أن تؤثر سياسات العمل على سرعة التعافي. قد تؤدي عمليات التسريح الهائلة للعمال إلى زيادة تباطؤ الطلب الكلي وتقليص الاستهلاك المحلي، مما يتعارض مع فعالية حزم التحفيز.

لذلك، يجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مواصلة جهودها، لا سيما أثناء الإغلاق؛ لدعم القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين، لتقليل التأثير السلبي لفيروس كورونا على النشاط التجاري.

يمكن للبلدان التي لديها احتياطيات مالية كبيرة وتصنيفات ائتمانية جيدة الاستفادة من هذه الخيارات لتمويل العجز المتزايد على المدى القصير. وأي تأخير في دعم القطاعات الأشد تضررًا أو خفض الإنفاق الرأسمالي الضروري لنمو القطاع الخاص من شأنه أن يؤثر سلبًا على زخم النمو وتعافي القطاع غير النفطي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي، حيثما تسمح الحيز المالي، تأجيل الضبط المالي حتى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. بمجرد أن يتم الانتعاش بأقصى سرعة، يجب أن تأخذ الإصلاحات المالية الأولوية للتكيُّف مع الوضع الطبيعي الجديد لأسعار النفط «المنخفضة في المدى الطويل» أي إنَّ الخطة متوسطة الأجل يجب أن تعطي الأولوية للإصلاحات المالية لزيادة كفاءة الإنفاق العام، لا سيما على البنية التحتية ومشاريع التنمية، وتنويع الإيرادات غير النفطية وضمان الاستدامة المالية.

يجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على زيادة كفاءة الإنفاق ثمّ البحث عن الخيارات المناسبة لتمويل عجز ميزانياتها. نظرًا لاعتماد الإيرادات الحكومية اعتمادًا كبيرًا على الأنشطة النفطية، فمن المتوقع أن يشهد العديد من بلدان المنطقة انخفاضًا كبيرًا في مواردها المالية. ونتيجة لذلك، بدأت بعض دول المنطقة بالفعل في إصدار الديون في الأسواق الدولية للتعويض عن نقص التمويل الناجم عن انخفاض أسعار النفط الخام وتفشي فيروس كورونا.

رفعت المملكة العربية السعودية سقف ديونها إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي من سقف سابق قدره ٣٠٪ في مارس. ولهذه الغاية؛ أصدرت

المملكة العربية السعودية سندات مقومة بالدولار بقيمة ٧ مليارات دولار في ١٥ أبريل، بينما أصدرت قطر سندات بقيمة ١٠ مليارات دولار، وبالمثل، باعت حكومة أبو ظبي سندات بقيمة ٧ مليارات دولار في محاولة لمواجهة تراجع أسعار النفط.

إن عمليات السحب الكبيرة المتوقَّعة للمدخرات المالية في أعقاب تقلص عائدات النفط قد تجبر معظم دول مجلس التعاون الخليجي على الاستمرار في إصدار المزيد من الديون خلال السنوات القليلة المقبلة، وسط أسعار فائدة منخفضة في السوق الدولية، للحفاظ على العجز المزدوج، والحفاظ على استقرار الاقتصاد. يمكن أن تصبح كلٌّ من البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية مدن رئيسية خلال الفترة المقبلة، حيث من المتوقع أن تتجاوز احتياجاتهم التمويلية الاحتياطيات المالية السائلة الحالية، على خلفية انخفاض أسعار النفط. علاوةً على ذلك، يتطلب تمويل الديون إدارة اقتصادية كلية حذرة؛ لتجنب مزاحمة القطاع الخاص حتى لا تضعف ثقة المستثمرين. من المرجح أن يؤدي الانخفاض في عائدات النفط والنشاط الاقتصادي المحلي إلى زيادة الضغوط على السيولة في النظام المالي المحلي.

ممكن أن يكون لارتفاع الدَّيْن العام آثار سلبية أُخرى على النمو الاقتصادي إذا تمّ تمويله بشكل كبير من السوق المحلية، لا سيما من القطاع المصرفي واقترن بسحب الودائع الحكومية. في ظل هذا السيناريو، قد تكون السيولة المحلية في خطر، خاصةً بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك فيها البنوك المركزية احتياطيات دولية كافية، لدعم السيولة في الأسواق المحلية. ولتجنُّب مزاحمة الإقراض الخاص في القطاع المصرفي، يمكن تمويل عجز الميزانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال سحب الأصول، حيث

تكـون الاحتياطيـات الماليـة هوامـش الأمـان المـالي financial buffer، وكذلـك إصـدار الديـون المحليـة والخارجيـة، حيـث تكـون مسـتويات الديـون منخفضـة. ومـع ذلـك، يجـب إدارة إصـدار الديـون مـن خـلال اسـتراتيجية متوسـطة الأجـل تضمـن القـدرة عـلى تحمُّـل الديـون وزيـادة العائـد عـلى الإنفـاق الحكومـي ممـا يسـاعد عـلى تحفيـز المزيـد مـن النمـو.

٢. مزيد من التركيز على الرؤية طويلة المدى:

سـتجبر الآثـار السـلبية لأزمـة Covid-19 حكومـات دول مجلـس التعـاون الخليجـي عـلى تأجيـل العديـد مـن تدابـير التقشـف إلى مرحلـة مـا بعـد التعـافي. سـتركز الأولويـات قصـيرة الأجـل عـلى التنفيـذ السريـع والفعـال للسياسـات المعاكسـة للـدورة الاقتصاديـة التـي مـن المرجـح أن تكـون مكلفـة مـن حيـث اتسـاع العجـز المـالي وزيـادة الاقـتراض.

بعـد الانتعـاش، ومـع الأخـذ في الاعتبار أسـعار النفط المتوازنـة الواقعية، يجـب عـلى دول مجلـس التعـاون الخليجـي تحسـين إدارتهـا الماليـة مـع الأهـداف الرئيسـة لزيـادة الكفـاءة وتقليـل الإنفـاق غـير المنتـج، يجـب أن ترتكـز إدارة الماليـة العامـة متوسـطة الأجـل عـلى الزيادة التدريجيـة في الرصيـد الأولي للماليـة العامـة لضـمان القـدرة عـلى تحمُّـل الدَّيْن والانخفـاض التدريجـي في الحاجة إلى الاقتراض.

يجـب عـلى الحكومـات التدخُّـل؛ لمنع حالات إفلاس الـشركات، كما يجب تجنـب الإعانـات الدائمـة التي ستسـتمر بعـد الأزمـة أو التي تدعـم القطاعات غـير التنافسـية، ويجـب أن تكـون حـزم التحفيـز مشروطـة باسـتعادة الأعـمال

والمساهمة في النمو، على أن تكون الأهداف الرئيسة هي ضمان استمرارية الأعمال وزيادة المخرجات والحفاظ على نمو العمالة.

٣. التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية:

تتبع دول مجلس التعاون الخليجي سياسات التنويع الاقتصادي؛ لتعزيز التنمية المستدامة في القطاع غير الهيدروكربوني حيث أنها تمثل حلًّا مثاليًّا للحماية ضد تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، والذي تجعل الإيرادات العامة بدول مجلس التعاون الخليجي عرضة لتلك التقلبات. تعتبر استراتيجيات للتنويع الاقتصادي، كجزء لا يتجزأ من حزم الانتعاش الاقتصادي. بشكل عام، يمكن أن يأخذ التنويع الاقتصادي شكلًا من أشكال التحوُّل من الصناعات الاستخراجية إلى قطاعات أُخرى صناعية وخدمية. يمكن النظر في السياسات التالية؛ لتسهيل عملية التحوُّل الهيكلي في الاقتصادات النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي [٤٠]:

- يمكن للسياسات الصناعية أن تلعب دورًا مهمًّا لتغيير الهيكل الصناعي وتسريع التنمية الاقتصادية. من خلال وضع حزمة من الاستراتيجيات والتدابير التفاعلية التي تهدف إلى (أ) بناء النظم الصناعية التمكينية (البنية التحتية والنظام المالي) والقدرة الإنتاجية (بما في ذلك الأصول الإنتاجية والتكنولوجيا والمهارات)، و (ب) دعم تطوير الأسواق الداخلية وأسواق التصدير.
- يمكن للسياسات الموجهة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أن تدعم التنويع الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تكون جزءًا من السياسة الصناعية واستراتيجيات الانتعاش الاقتصادي. عادةً يذهب

الاستثمار الأجنبي في الدول الغنية بالموارد النفطية إلى الصناعات الاستخراجية. لتغيير هذا الوضع، يمكن للبلدان المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر تحديد معايير معينة للمستثمرين الأجانب والمشاريع الاستثمارية لضمان أن الاستثمار ليس مجديًا تجاريًّا فحسب، بل يمكن أن يساهم في التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك مبادرات، مثل تعميم ترويج الاستثمار القائم على أهداف التنمية المستدامة وإنشاء وكالات مخصصة؛ لتشجيع الاستثمار.

- تعزيز الاتصال المادي والرقمي لدعم تنويع التجارة والصادرات؛ لسهولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وبذلك ينبغي إدراج استثمارات إضافية في قطاعي: النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حزم سياسات التعافي الخاصة بالبلدان.

- يستغرق التنويع الاقتصادي وقتًا خلال هذه العملية، يعد ضمان استقرار الاقتصاد الكلي على أساس مستدام أمرًا أساسيًّا. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تواصل تطوير الحواجز الوقائية؛ لمواجهة التقلبات الدورية وتزيد من تطويرها للتخفيف من تقلبات الاقتصاد الكلي.

الخاتمة:

تزايد اهتمام الدراسات التطبيقية بقياس مؤشرات الاستدامة المالية في محاولة للتنبؤ بمدى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل وبما لا يتعارض مع حقوق الأجيال القادمة، لا سيما مع تفاقم الدَّيْن العام في العقود الأخيرة وخاصة وقت الأزمات وما تولده هذه الديون من أعباء مستقبلية تتمثَّل في سداد أقساط وفوائد هذه الديون. وقد تسببت جائحة كورونا في توقف النشاط الاقتصادي بشكل جزئي أو كلي بدول مجلس التعاون الخليجي. وعليه، فقد اتخذت دول الخليج تدابير احترازية بجانب تبني حزم من السياسات المالية والنقدية من أجل تسيير النشاط الاقتصادي وحماية الأُسر، نتيجة تعرض الاقتصاد لصدمة مزدوجة جراء انتشار فيروس Covid-19 والذي تسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة، وانهيار أسعار النفط من جهة أُخرى. وقد أثر انتشار فيروس كورونا على مؤشرات الاستدامة المالية بالدول الخليجية، وقد توصل التقرير إلى عدد من النتائج والتوصيات كما يلي:

١) النتائج:

أ- أثرت جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي بدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة تراجع معدل النمو الاقتصادي بنحو ٦٪ عام ٢٠٢٠م،

والـذي أثَّـر بالسـلب عـلى كافة مـؤشرات الاقتصاد الـكلي، بجانـب تراجع مـؤشر النمـو الاقتصـادي غـير النفطي بنحـو ٧ , ٥٪، وذلك بسـبب القيود عـلى السـفر والتنقُّـل وإغـلاق الأنشـطة التجاريـة لمـدة أطـول. يعـود الأثـر عـلى القطـاع غـير النفطـي؛ لتوقـف النشـاط الاقتصـادي مـن جهـة، وأثـر الوبـاء عـلى العائـدات النفطيـة، إذ جـرت العـادة عـلى اسـتخادم عائـدات النفـط المرتفعـة لزيـادة النمـو في القطاعـات غـير النفطية.

ب ـ فاقمـت جائحـة كورونـا مـن العجز المالي بـدول مجلس التعـاون الخليجي، الأمـر الـذي دفـع دول المجموعـة لإصـدار سـندات دوليـة من أجـل تمويل العجـز المـالي، ومعهـا تزايـد الاحتيـاج التمويـلي، وهـذا لا شـك سـينعكس عـلى زيـادة حجـم الدَّيْـن العـام ويضعـف فـرص الاسـتدامة الماليـة بـدول مجلـس التعـاون الخليجي.

ج ـ تملـك دولـة الكويـت والإمـارات العربيـة المتحـدة والمملكـة العربيـة السـعودية وقطـر فوائـض ماليـة تجعلهـا قـادرة على تحقيـق الاسـتدامة المالية عـلى المـدى المتوسـط، بينـما مـن المرجـح أن تعـاني دولتـي: البحريـن وعُـمان مـن عـدم الاسـتدامة الماليـة وهـذا يفـرض عليهـا اتخاذ سياسـات مـن أجل الحـد مـن ارتفـاع نسـبة الدَّيْـن العام، بينـما هذا المؤشر مسـتقرٌّ بالنسـبة لباقي دول مجلـس التعـاون الخليجي.

د ـ أظهـرت نتائـج دراسـة تطبيقيـة لآفـاق الاقتصـاد بـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، قـام بإعدادهـا صنـدوق النقـد الـدولي (IMF 2020). [٤١] وجـود فجـوة ماليـة كبـيرة عـلى المـدى الطويـل رغـم وجـود فوائـض ماليـة ضخمـة بـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، هـذه الفجـوة الماليـة تسـتلزم تنفيـذ المزيـد مـن الضبـط المـالي. بـدون وجـود ضبـط مـالي منضبـط،

سيتجه العجز المالي الكلي إلى التزايد مع الانخفاض في العائدات النفطية في العقود القادمة.

هـ- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتغيرات المناخية يدفع في اتجاه تبني الدول المتقدمة وخاصةً المستوردة للنفط للاستثمار في الطاقة المتجددة، ومن المرجح أن يمثل ذلك ضغطًا على الدول المصدرة للنفط وخاصةً دول الخليج التي تنتج نحو خمس الإنتاج العالمي من النفط، وهذا يدفع إلى وضع استراتيجيات للتنويع الاقتصادي وسياسات تخفض من الاعتماد المفرط على العوائد الكربونية بالدول الخليجية.

٢) التوصيات:

أ- هناك حاجة إلى استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في الإصلاحات المالية التي بدأتها من أجل تحقيق الاستدامة المالية، فقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودًا كبيرة؛ لتعزيز أوضاعها المالية، تضمنت إدخال إصلاحات جوهرية، مثل: الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة والمياه، وإدخال ضرائب ورسوم جديدة، مثل تطبيق ضريبة الإنتاج والقيمة المضافة في البحرين، والسعودية والإمارات العربية المتحدة، ومن المتوقع أن تتبعه دول المجموعة الأُخرى [٤٢]، إذ إن مواصلة إصلاحات المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي، بجانب ترشيد الإنفاق العام، ستؤدي إلى استدامة الدين العام، والعمل من أجل خفض مستويات العجز التي تفاقمت بسبب تداعيات فيروس كورونا.

ب- ضرورة استخدام الفوائض المالية في تراكم الأُصول الإنتاجية للحفاظ على الاستدامة المالية، تعتبر استراتيجيات الضبط المالي التي ترتكز عليها

فجوة الاستدامة المالية طويلة الأجل لكل دولة بالغة الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي للاستجابة بشكل مناسب للتوقعات المتغيرة.

ج ـ زيادة النمو في القطاع الاقتصادي غير النفطي، ودعم القطاع الخاص، بجانب رعاية الكوادر الشبابية بالتدريب والتأهيل من أجل زيادة إنتاجية عنصر العمل؛ لتحقيق نمو ذاتي في القطاع الخاص.

د ـ وضع سياسات تعزز من سد الفجوة التمويلية الحالية من خلال إصلاح هيكل المالية العامة، بتنويع مصادر الإيرادات، وترشيد الإنفاق العام. من أجل تحقيق الاستدامة المالية بشكل دائم.

الملاحق

جدول رقم (١)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مملكة البحرين	٤,٧	٤,٣	١,٨	١,٨	-٤,٩	٢,٣
دولة الكويت	٣,٢	-٤,٧	١,٢	٠,٤	-٨,١	٠,٦
سلطنة عُمان	٤,٧	٠,٣	٠,٩	-٠,٨	-١٠	-٠,٥
دولة قطر	١١,٤	-١,٥	١,٢	٠,٨	-٤,٥	٢,٥
المملكة العربية السعودية	٣,٩	-٠,٧	٢,٤	٠,٣	-٥,٤	٣,١
الإمارات العربية المتحدة	٣,٩	٢,٤	١,٢	١,٧	-٦,٦	١,٣
مجلس التعاون الخليجي	٤,٧	-٠,٢	١,٩	٠,٧	-٦	٢,٣

IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. October 2020 .25. at: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/English/PPEA2020065.ashx

جدول رقم (٢)
معدل النمو الاقتصادي غير النفطي

	متوسط الفترة (٢٠٠٥:٢٠١٦)	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مملكة البحرين	٦,٣	٥,٥	٢,٥	١,٧	-٦	٢,٥
دولة الكويت	٤,١	١,٨	٢,٧	٢,٨	-٧	٣
سلطنة عُمان	٧,٥	٢,٤	-١,٦	-٢,٨	-٨	٢
دولة قطر	١٣,٧	-١	٢,٢	٢,٤	-٥,٧	٣
المملكة العربية السعودية	٦,٤	١,٣	٢,٢	٣,٣	-٥	٣
الإمارات العربية المتحدة	٤,٨	٤,٨	٠,٧	١	-٦,٧	٣
مجلس التعاون الخليجي	٦,٤	٢,١	١,٧	٢,٤	-٥,٧	٢,٩

IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. October 2020 .25. at: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/English/PPEA2020065.ashx

جدول رقم (٣)
معدل البطالة بدول مجلس التعاون الخليجي

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مملكة البحرين	١,٤	١,٤	١,٥	١,٦	٤,١
دولة الكويت	٣,٣	٢,٥	١,٨	١,٨	٥,٠
سلطنة عُمان	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٦,٨
دولة قطر	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٥,٧	٥,٩	٦,٠	٦,١	٨,٢
دولة الإمارات العربية المتحدة	١,٦	٢,٥	٢,٢	٢,٣	٥,٠
مجلس التعاون الخليجي	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٥,٤

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، World Development Indicators،
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SL.UEM.TOTL.ZS&country=#

جدول رقم (٤)
معدل التضخُّم بدول مجلس التعاون الخليجي

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مملكة البحرين	١,٤	٢,١	١,٠	-٢,٣	١,٥	٢,١
دولة الكويت	١,٥	٠,٦	١,١	٢,١	٢,٣	٢,٥
سلطنة عُمان	١,٦	٠,٩	٠,١	-٠,٩	٣,٨	٢,٤
دولة قطر	٠,٤	٠,٣	-٠,٧	-٢,٧	٢,٤	٢,٩
المملكة العربية السعودية	-٠,٨	٢,٥	-٢,١	٣,٤	٢,٧	٢,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢,٠	٣,١	-١,٩	-٢,١	٢,٩	١,٢
مجلس التعاون الخليجي	١,٠	١,٦	-٠,٤	-٠,٤	٢,٦	٢,٢

IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. October 2020 .25. at: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/English/PPEA2020065.ashx

جدول رقم (٥)
رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مملكة البحرين	-٤,١	-٦,٥	-٢,١	-٩,٦	-٤,٠	-٤,٢
دولة الكويت	٨,٠	١٤,١	١٦,٤	٠,٨	٨,٦	٨,٢
سلطنة عُمان	-١٥,٦	-٥,٤	-٥,٤	-١٠,٠	-٦,٤	-٢,٧
دولة قطر	٤,٠	٩,١	٢,٤	-٣,٤	٧,١	٧,٩
المملكة العربية السعودية	١,٥	٩,٢	٤,٨	-٢,١	٢,٨	١,٩
الإمارات العربية المتحدة	٧,١	٩,٦	٨,٤	٣,١	٧,١	٦,٣
مجلس التعاون الخليجي	٠,٢	٥,٠	٤,١	-٣,٥	٢,٥	٢,٩

Source: IMF. Economic Outlook database: April 2021. at:
https://www.imf.org/imf/weodatabase/downloadreport?c=419.443.449.453.456.&s=BCA_NGDPD.&sy=2016&ey=2026&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1&wsid=9335dcb-0fe3f4-d93-14e2-3a34483cfc3a

جدول رقم (٦)
الفائض/ العجز المالي
بدول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي

	متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مملكة البحرين	-٤,٦	-١٤,٢	-١١,٩	-١٠,٦	-١٣,١	-٩,٢
سلطنة عُمان	٣,٤	-١٤,٠	-٧,٩	-٧,١	-١٨,٣	-١٦,٨
دولة الكويت	٢٦,٢	٦,٣	٩,٠	٥,٤	-٨,٥	-١٠,٧
دولة قطر	١١,٤	-٢,٥	٥,٩	٤,٩	٣,٠	٣,٣
المملكة العربية السعودية	٦,٠	-٩,٢	-٥,٩	-٤,٥	-١٠,٦	-٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٧,٠	-٢,٠	١,٩	-٠,٨	-٩,٩	-٥,١
دول مجلس التعاون الخليجي	٨,٧	-٥,٦	-١,٥	-٢,٠	-٩,٢	-٥,٧

Source: IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. October .25 2020. at:
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/English/PPEA2020065.ashx

جدول رقم (٧)
الإيرادات والنفقات العامة كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الدولة	الإيرادات العامة/ الناتج المحلي الإجمالي										
مملكة البحرين	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٢	٢١,٩	٢٣,٨	١٧,٨	٢٢,٥	٢١,٠	١٩,٤	١٨,٧	١٧,٢
دولة الكويت	٦٠,٠	٥٤,١	٥٧,٧	٥٨,٤	٥٧,٩	٥٦,٥	٥١,٠	٥٣,٢	٥٢,٤	٥١,٠	٤٩,٨
سلطنة عُمان	٣٤,٩	٣٠,٢	٣٣,٢	٣٦,٨	٣٧,٤	٣٤,٣	٣٣,٧	٣٦,٢	٣٦,٣	٣٦,٤	٣٥,٩
دولة قطر	٦٠,٣	٣٥,٣	٣٢,٢	٣٤,٨	٣٧,٥	٣٥,٦	٣٣,٨	٣٧,٤	٣٦,٦	٣٥,٢	٣٤,٢
المملكة العربية السعودية	٢٥,٠	٢١,٥	٢٤,١	٣٠,٧	٣١,٢	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٩,٠	٢٨,٩	٢٨,٦	٣٠,٨	٣٠,٨	٢٤,٦	٢٩,٥	٢٨,٩	٢٨,٦	٢٨,٤	٢٨,٢
مجلس التعاون الخليجي	٣٧,٩	٣١,٢	٣٢,٣	٣٥,٦	٣٦,٤	٣٣,٠	٣٣,٢	٣٤,٣	٣٣,٧	٣٣,١	٣٢,٤
	النفقات العامة/ الناتج المحلي الإجمالي										
مملكة البحرين	٣٦,٥	٣٥,٠	٣٢,٢	٣٣,٧	٣٢,٨	٣٦,١	٣١,٧	٣٠,٤	٢٩,٢	٢٨,٧	٢٨,٣
دولة الكويت	٥٤,٤	٥٣,٨	٥١,٤	٤٩,٤	٥٣,٥	٦٥,٩	٥٧,٨	٥٧,٧	٥٧,٠	٥٦,٠	٥٤,٧
سلطنة عُمان	٥٠,٩	٥١,٢	٤٥,٨	٤٥,١	٤٤,١	٥١,٦	٣٨,١	٣٧,٧	٣٧,٨	٣٦,٦	٣٥,٨
دولة قطر	٣٨,٦	٤٠,١	٣٤,٧	٢٨,٩	٣٢,٦	٣٤,٣	٣٢,٤	٣٠,١	٢٩,٥	٢٨,٧	٢٧,٧
المملكة العربية السعودية	٤٠,٨	٣٨,٧	٣٣,٣	٣٦,٦	٣٥,٦	٤٠,٣	٣٢,٧	٣١,٤	٣٠,٩	٣٠,٣	٢٩,٨
الإمارات العربية المتحدة	٣٢,٤	٣١,٧	٣٠,٢	٢٨,٩	٣٠,٢	٣٢,٠	٣٠,٨	٣٠,٠	٢٩,٥	٢٩,٠	٢٨,٥
مجلس التعاون الخليجي	٤٢,٣	٤١,٧	٣٧,٩	٣٧,١	٣٨,١	٤٣,٤	٣٧,٢	٣٦,٢	٣٥,٦	٣٤,٩	٣٤,١

Source: International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2021. at https://www.imf.org/imf/weodatabase/downloadreport?c=419.443.449.453.456.466.&s=GGR_NGDP.GGX_NGDP.&sy=2015&ey=2025&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1&wsid=9335dcb-0fe3f4-d93-14e2-3a34483cfc3a

جدول رقم (٨)
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي
الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
مملكة البحرين	٦٦,٢	٨١,٣	٨٨,١	٩٥,٠	١٠٢,١	١٣٢,٩	١٢٩,٤	١٣٤,٢	١٣٨,٨	١٤٣,٠	١٤٧,٨
دولة الكويت	٤,٧	١٠,٠	٢٠,٥	١٤,٨	١١,٨	١١,٥	١٣,٧	٢٧,٣	٤٤,١	٥٨,٣	٧١,١
سلطنة عُمان	١٥,٥	٣٠,٣	٤٤,٨	٥١,٤	٦٠,٠	٨١,١	٧١,٣	٦٦,٨	٦٥,٦	٦٣,٥	٦١,٢
دولة قطر	٣٥,٥	٤٦,٧	٥١,٦	٥٢,٢	٦٢,٣	٧١,٨	٥٩,٨	٥٣,٩	٤٩,٢	٤٦,٧	٤٣,٩
المملكة العربية السعودية	٥,٨	١٣,١	١٧,٢	١٩,٠	٢٢,٨	٣٢,٤	٣١,٠	٣١,٧	٣١,١	٣٢,٢	٣٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	١٦,٧	١٩,٤	٢١,٦	٢٠,٩	٢٦,٨	٣٨,٣	٣٧,١	٣٩,٢	٤٠,٠	٤٠,٢	٣٩,٩

Source: International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2021. at https://www.imf.org/imf/weodatabase/downloadreport?c=419.443.449.453.456.466.&s=GGXWDG_NGDP.&sy=2015&ey=2025&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1&wsid=9335dcb-0fe3f4-d93-14e2-3a34483cfc3a

قائمة المراجع

1- IMF. October 2020. Fiscal Monitor: Policies for the Recovery. https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2020/09/30/october-2020-fiscal-monitor

٢ – عمرو هاشم محمد، وعماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٥٥، ص ١٤١–١٧٣، ٢٠١٦.

٣ – امحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠

٤ – سلوى عبد العزيز، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠.

٥ – مازن عيسى صادق الشيخ راضي، وآخرون، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد ١٢، عدد ٢٢، ص ١٥ – ٣٤، عام ٢٠١٨.

6 - Garry J. Schinasi. Defining Financial Stability. IMF Working Paper. 2004.

٧ – سلوى عبد العزيز، الاستدامة في الدول المصدرة للنفط "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسية والاقتصاد– المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠.

٨ - سلوى عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

٩ - وحيد بن عبد الرحمن بانافع، وعبد العزيز عبد المجيد، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية ١٩٦٩ - ٢٠١٥ م، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٢٢-٢٣، ع ٧٤-٧٥، أكتوبر ٢٠١٦

10 - Mirzoev. Mr. Tokhir N.. et al. The future of oil and fiscal sustainability in the GCC Region. International Monetary Fund. 2020.

11- Hader mohood (2016). "TESTING FISCAL SUSTAINABILITY UNDER INTER-TEMPORAL BUDGET CONSTRAINT IN SAUDI ARABIA". Actual proplems of economics No 11(185).2016

١٢ - خضير عباس حسن الوائلي، وزينب هادي نعمة، والتي جاءت بعنوان مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، مج ١٤، ع ٥٦، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.

13 - Huang. Zhenqian. and Lulu Zhao. "Coping with COVID-19 and enhancing long-term resilience to future shocks: An assessment of fuel-exporting countries in Asia and the Pacific." (2020).

14 - Moh'd AL-Tamimi. Khaled Abdalla. "The Effects of COVID-19 Pandemic on the Economies of the Gulf Cooperation Council States due to Low Oil Prices." International Journal of Financial Research 12.1 (2021): 279-285.

١٥ - المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٠، نوفمبر ٢٠٢٠،

https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/GCC_Economic_Performance_and_Outlook__2020.pdf

16- OECD. COVID-19 crisis response in MENA countries. 06 November 2020. at: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/

١٧- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي.. سبق ذكره.

١٨- BROOKINGS، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الشرق الأوسط: ركود واستجابة وتعافي، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠،

https://www.brookings.edu/ar/events/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%-B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7/

١٩- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي.. سبق ذكره.

٢٠- هدى الصاحي، ورونا وتزايُد سياسات توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي، مبادة الإصلاح العربي، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠،

https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_14960.pdf?ver=819f-2be1eec4b1d4b1bbd30847b8a68e

٢١ - قاعدة بيانات البنك الدولي، World Development Indicators،

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SL.UEM.TOTL.ZS&country=#

22 - S&P Global. Expat Exodus Adds To Gulf Region's Economic Diversification Challenges. 15 Feb. 2021. at: https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/210215-expat-exodus-adds-to-gulf-region-s-economic-diversification-challenges-11800970

٢٣- يوسف داوود، سياسات العودة: محددات استعادة النشاط الاقتصادي في ظل «كورونا»، تاريخ النشر ٢٧ مايو، ٢٠٢٠، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،

http://shorturl.at/cikY8

24 - Sami Aouadi. Economic and Social Impacts of the Covid-19 Pandemic in the Arab Region. International Trade Union Confederation. https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/a_special_report_on_the_most_important_violations_of_trade_union_rights_and_freedoms_recorded_in_the_arab_region_during_the_covid-19_pandemic_period.pdf

25 - Assil El Mahmah and Magda Kandi. Economic challenges for the GCC countries after Covid-19. Economic Research Forum. in MAY 27. 2020. at: https://theforum.erf.org.eg/2020/05/20/economic-challenges-gcc-countries-covid-19/

٢٦- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي.. سبق ذكره.

٢٧- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي.. سبق ذكره

28 - World Bank. GCC Economic Update — April 2021. https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-april-2021

٢٩ - المرجع السابق نفسه.

30 - World Bank. GCC Economic Update — April 2021. Op.cit.

٣١ - المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي.. سبق ذكره.

٣٢ - المرجع السابق نفسه.

33 - IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. Op.cit.

34 - Ibid

٣٥ - تركي حسن حمش، تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة Covid-١٩ على مجال الاستكشاف والإنتاج في الصناعة البترولية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دولة الكويت، أبريل ٢٠٢١.

36 - International Monetary Fund. World Economic Outlook Database. April 2021. at https://www.imf.org/imf/weodatabase/downloadreport?c=419.443.449.453.456.466.&s=GGR_NGDP.GGX_NGDP.&sy=2015&ey=2025&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1&wsid=9335dcb0-fe3f-4d14-93e3-2a34483cfc3a

٣٧- نادر قباني و Nejla Ben Mimoune، التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، مركز بروكنجز الدوحة، ٣١ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/01/Arabic-Economic-Diversification-in-the-Gulf.pdf

38 - IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. Op.cit.

39 -Mahmah .Assil & Magdak Kandil .2020. Economic Challenges for the GCC countries after Covid -19 . Economic Research Forum (ERF)

Economic challenges for the GCC countries after Covid-19 - Economic Research Forum (ERF)

40 - Huang. Zhenqian. and Lulu Zhao. Op.cit

41 - IMF staff members. Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. Op.cit.

٤٢ – مركز البيان للدراسات والتخطيط، مستقبل النفط والاستدامة المالية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠٢٠،

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2020/03/878788989000.pdf

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر شهرياً

- أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).